المنصوبات بين الاستغناء والاستبدال والنِّيابة
ـ تحليل وتعليل صوتي ـ

د. سعاد بسناسي/ جامعة وهران
besnacisouad@yahoo.fr

الملخَّص:

[تهدف اللّغة العربيَّة لتحقيق الانسجام الصَّوتي في نطق صيغها وتراكيبها، التي أساسها الصَّوامت والصَّوائت؛ وقد تكون الصَّوائت أساسيَّة أصليَّة أو ثانويَّة فرعيَّة تظهر من خلال الاستعمال والتَّنوع اللّغوي. وتحقِّق الصَّوائت بدورها للّغة الخفَّة والسّهولة من حيث النُّطق، ويكون ذلك من خلال ما يصيبها من عوامل التَّحويل الصَّوتي، كالاستغناء والاستبدال والنِّيابة، وباعتبار الفتحة علامة النَّصب وهي صائت أصلي في الموضوعات النَّحويَّة؛ فإنَّها قد يُستغنى عنها، أو ينوبها غيرها من الصَّوائت، أو تستبدل بها في مواضع معيَّنة؛ ذلك ما تسعى هذه المداخلة لتوضيحه في ضوء تحليلٍ وتعليلٍ صوتيين.]

مع المفاهيم:

إنَّ الفتح في مفهومه العامّ انطلاق وإزالة للعوائق والعقبات، ولغة قال فيه ابن فارس إنَّ: (الفاء والتَّاء والحاء أصل صحيح واحد، يدلُّ على خلاف الإغلاق. يقال: فتحت الباب وغيره فتحا، ثم يُحمَل على هذا سائر ما في هذا البناء)[1]" والملاحظ، أنَّ الفتح عُرِّف من خلال هذا النَّص بضدِّه وهو الإغلاق. وفي المجال الصَّوتي، الفتح يتوسَّط القناة الصَّوتيَّة بين الرَّفعة والخفضة ويمتدُّ فيها، فاصلاً بين الرَّفعة من فوقه والكسرة من تحته. ولا يمكن الانتقال من الرَّفعة إلى الكسرة أو العكس، إلاَّ مرورًا بالفتح. ومن هنا نجد أنَّ وظيفة الفتح حياديَّة أو متوسِّطة على الأقلّ؛ لأنَّ الفتحة حركة محايدة وواضحة، وهي أوَّل صوتٍ يكتسبه الطِّفل"[2]" وهذا توجيه صوتي للدَّلالة النَّحويَّة.

وإنَّ النَّصب أو الفتح، مصطلحان صوتيان يشتركان مع سابقيهما (الرَّفع والضم) في مفهومي المجال والموقعيَّة ويتميَّزان عنهما بالوصف، وإنَّ

الفتحة والنَّصبة مصطلحان صوتيَّان مأخوذان من الصيغتين الحدثيتين فتح، ونصب؛ لأنَّ المتكلِّم حين ينطق بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبيِّن حنكه الأسفل من الأعلى فيظهر للنَّاظر إليه كأنَّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن الآخر"[3]" ويظهر أنَّ هذا التَّعليل غير علمي؛ لاعتماده على حركة الحنك علمًا أنَّ الذي يتحرَّك مع الصَّوائت هو اللِّسان، وإليه وإلى الشَّفتين تنسب حركة الصَّوائت، ومن هنا فالذي ينتصب هو اللِّسان، الذي يمتد مستقيمًا في الفراغ الفموي صوب الشَّفتين، فكان النَّصب من انتصاب اللّسان؛ وما ذهب إليه صاحب النَّص، من أنَّ النَّصب صفة لحال الحنك عند النطق بصائت النَّصب؛ وإن قابلنا صائت النَّصب بمرادفه الذي هو الفتح فسيتَّضح ذلك أكثر.

بين الفتح والنَّصب

قدَّمنا الفتح على النَّصب هنا، باعتباره علامة بناء والبناء أصل مقدَّم على غيره من المتحوِّلات والإعراب تحوُّلات وتغيُّرات؛ كما أنَّ الفتح من أوَّل العلامات الصَّوتيَّة التي استعملها أبو الأسود، وهي علامة على وضعيَّة الشَّفتين لقوله لكاتبه: (إذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف ضع نقطة فوقه)"[4]" فكان الفتح من انفتاح الشَّفتين ونسب إليه اللغويون وظيفة البناء، وللنَّصب وظيفة الإعراب. والبناء أصل وسابق للإعراب.

ومن وظيفة الفتح الأساسيَّة، أنَّه يفصل في موقعه بين الرَّفع استعلاء، والخفض استفالاً. فهو يتوسَّط المسار الصَّوتي والدَّلالي، ومن موقعه هذا كان وسطا متوسطا بين الاستعلاء والاستفال، وكانت جميع الكميات الصوتية تنطلق منه وإليه، وإذا قيل في دلالته اللغوية هو خلاف الإغلاق"[5]" وكانت اللّغة أصواتا والأصوات حركات، وكانت نهاية كل حركة سكونا، كما كان الفتح وسطا بين سكونين، سكون الانطلاق وسكون الانتهاء.

ومن هذه النَّظرة، يكون الفتح وسطا بين أربعة اتجاهات؛ الاستعلاء من فوقه، والاستفال من تحته، وسكون الانطلاق من قبله، وسكون الانتهاء من بعده. ويكون الفتح موقع الحركة اللغوية الصَّوتيَّة بعامَّة، وكأنَّه محرك غير متحرك، ولعلَّ هذه النَّظرة هي التي جعلت اللغويين العرب يصفونه بالحياد عند توزيع الوظائف الدلاليَّة على الصَّوائت القصيرة بقولهم: (الفتح ما ليس بإسناد ولا إضافة)"[6]"ولم يجد هذا المفهوم الصَّوتي آذانا صاغية لتحليله، بقدر ما وجدها مستمعة مستعدَّة لترديده.

وقد وصف المحدثون الفتح بأنَّه حركة واضحة، وهي أوَّل صوت يكتسبه الطِّفل"[7]" وهذا المنحى يتَّفق وما ذهبنا إليه من قبل باعتباره حركة وسطى في ملتقى جميع الاتجاهات الصَّوتيَّة المتحرِّكة والسَّاكنة، وإذا كان صوت الفتح أوَّل ما يكتسبه الطفل، فهذا يعني عند توجه الطفل من سكونه وانكماشه الفيجيتاري إلى حركته وتحركه نحو اندماجه في محيطه، وتكون هذه الوظيفة الصَّوتيَّة هنا لغوية اجتماعيَّة.

بين المفهوم والوظيفة:

الفتح مفهوم مخالف للإغلاق، فيما أسلفناه؛ أمَّا النَّصب فقال اللغويون في جذور صيغته (النُّون والصَّاد والباء، أصل صحيح يدلُّ على إقامة شيء وإهدافٍ في استواء، ويقول أهل العربيَّة في الفتح هو النَّصب، كأنَّ الكلمة تنتصب في الفم انتصابًا)"[8]" هذا النَّص يجمع بين الفتح والنَّصب، ولا فرق بينهما حسب رأي صاحبه؛ ولكنَّ الفرق واضح بينهما لاختلاف اللَّفظين، وفي كون الفتحة من انفتاح الشَّفتين والنَّصبة من انتصاب اللِّسان. وفي مجال الاستعمال اللغوي تعدُّ الفتحة علامة بناء والنَّصبة علامة إعراب.

ولما كان الفتح أصلاً على ما سبق ذكره، وعلى ما ذهبنا إلى ترجيحه في التَّعامل معه من قبل لأصالته، وعلى ما حظي به من سعة مجال الاستعمال والتَّوظيف عند اللّغويين، حتى كانت أبوابه ضعف المرفوعات عددا وأكثرها شمولا.

ومن هذا المنظور، نتَّخذ الفتح مصطلحا للتَّعامل معه في هذا العمل مع استعمال مصطلح النَّصب رديفا له في بعض الحالات، وذلك دفعًا للملل والرَّتابة والتكرار. وقد اتَّخذ الفتح أسماء عديدة من خلال موقعه في المباني، حتى تجاوزت أسماؤه عند الخليل بن أحمد عشرين مصطلحًا، نأتي إلى ذكر هذه المصطلحات، نظرا لما لها من الأهمية في مستويات الدراسة اللغويَّة ومجالاتها وموضوعاتها"[9]"

1- التَّوجيه، وهو حركة الفتحة الواقعة في صدور الكلمات، نحو حركة الفتحة فوق حرف (الزَّاي) من صيغة (زَيد).

2- القعر، وهو حركة أوَّل حرف للفعل الصَّحيح، نحو حركة الكاف للفعل: (كَتَبَ)، هذا فيما يخص علامات الفتح في أوائل الصِّيغ.

ومن علامات الفتح أن تكون الفتحة وسط الصِّيغ، كحركة وسط الأسماء، مثل فتحة اللاَّم من(قَلَم)؛ أمَّا تسميات صائت الفتحة، في أواخر الكلمات، فنحو: النَّصب وهو حركة الحرف المنوَّن في الدَّال المنوَّنة من (زيدٌ)، والفتح للحرف غير المنوَّن في مثل لام (فعل)، والإرسال لحركة الهمزة آخر الفعل نحو: (قرأَ).

وإنَّ النَّصب إلى جانب الرَّفع، حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال، وإذا كان الرَّفع عَلَمُ الإسناد؛ فإنَّ النَّصب ما ليس بإسناد ولا بإضافة، فهو للحياد والمنصوبات في اللُّغة العربيَّة أكثر عددًا من المرفوعات والمجرورات.

والمنصوب هو كلُّ اسم أو فعل تجلب لهما العوامل نصبًا بالفتحة، أو بالحروف النَّائبة عنها وغالبا ما تكون الأسماء المنصوبة بوقوع الأفعال فيها أو عليها"[10]" والمنصوبات خمسة عشر بابا هي: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمستثنى، والتَّمييز بشروط، والحال، والمنادى بشروط، والأسماء الواقعة في أساليب التَّحذير والإغراء والاختصاص، والأسماء التَّابعة لمنصوب، واسم إنَّ، وخبر كان وأخواتها، خبر ما العاملة عمل ليس، اسم لا النَّافية للجنس).

وتُسمَّى المنصوبات التَّالية (المفعول المطلق والمفعول لأجله والحال والتَّمييز، وكل ما لم يكن منصوبًا بالنَّواسخ، أو على كونه مفعولاً به أو فيه أو معه أو منادى أو ندبة أو مستثنى مفعولا بيانيا)"[11]" ويقترح صاحب النَّص مصطلح (تتميم) لتسمية كلٍّ من المفعول به وفيه ومن أجله والمطلق، ثم الحال، باعتبارهما متمِّمات الجمل.

خلفيَّة المنصوبات:

إذا كانت الفتحة مدركا سمعيًّا إنسانيًّا، فهي ناتجة عن فكر مدبِّر حتما، وذلك لعلاقة الصَّوت بالفكر لأنَّهما متلازمان وتعذر التَّرتيب بينهما، ولكن قيمة الصَّوت تبقى مؤثِّرة على المستقبل بما تحمله من موجات كهرومغنطسيّة، ومن ثَمَّة كان لكلِّ صوت كمياته وتموّجاته ومنطلقاته وخلفياته، ومن مراعاة جميع هذه المعطيات يتحدَّد التَّأثير النَّوعي للصَّوت المرسل على السَّامع المستقبل، وقد عبَّر العربي عن هذا التَّصوُّر بقوله:

عوى الذِّئبُ فاستأنستُ للذِّئبِ إِذْ عَوَى وَصَوَّتَ إِنْسَانٌ فَكِدْتُ أَطِيرِ"[12]"

عند سماع صوت هذا البيت، من قائله الذي ليس هو قائله الأصلي طبعا، تبدو كثير من التَّساؤلات والاستفسارات، حول خلفية الإثارة في هذا البيت، ومدى قوَّة تأثيره في السَّامع المستقبل، علمًا أنَّ عمليَّة الإرسال تنطلق من محيط المرسِل ومن ذاته، وأنَّ أوَّل مستقبِل للصَّوت هو المرسِل ذاته، فهو يستقبل صوته المرسَل، مباشرة من فكره"[13]" وتدور تساؤلاتنا حول الباعث الذي جعل الإنسان يستأنس لصوت عدوه الذئب، وينزعج من صوت أخيه الإنسان، ولماذا هجا البحتري الذئب ولم يستأنس إليه ولم يصالحه، والجواب المرتقب هو أن في نفس الإنسان السامع، وفي شبكته الفكريَّة اللغويَّة صورة مختزنة عن المنطوق توحي بالطمأنينة إليه أو النفور منه.

ومن هذه النَّظرة التَّذكريَّة الاستحضاريَّة لمخزون ما في نفس الإنسان وفكره، جاءت بعض المسوِّغات اللغويَّة لما كان غير مقبول وغير مطابق لشروط النطق بما هو منطوق، ومن ذلك تعريف النَّعت الذي قالوا فيه هو التَّابع المشتق أو المؤوَّل بالمشتق"[14]" والمؤوَّل بالمشتق في مثل (رأيت زيدا الذئبَ) بدل (رأيت زيدا الماكرَ) فوقع استبدال اسم الذَّات بالصِّفة الدَّالة عليها، لقرينة ثابتة فيها وهي المكر المنغرس المتثبت في تصرفات الذئب، فكانت هذه القرينة ذات الخلفية النَّفسية والاجتماعيَّة مسوِّغة للنَّعت أن يكون جامدا مؤوَّلاً؛ ومعنى التَّأويل أن يكون حاملاً لمعنىً يعترف بها طرفا الحلقة الكلاميَّة.

وتقودنا هذه الحال إلى تصوُّر علاقة الفكرة بالموجود عند من يقول إنَّ للشَّيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة؛ والكتابة تدل على العبارة، وهي على المعنى الذِّهني، وهما دلالتان وضعيتان تختلفان باختلاف الأوضاع، وللذِّهني على الخارجي دلالة طبيعيَّة لا تختلف أصلاً، فبين اللَّفظ والمعنى علاقة غير طبيعيَّة"[15]" غير اعتباطيَّة.

وهذه العلاقة غير الطَّبيعية هي التي قادتنا إلى القول بأنَّ الصَّوت المنطوق المسموع هو شحنة فكريَّة، لها طاقتها النَّفَسية. ومرجعيتها النَّفْسية التي قصدناها هنا مع أبعادها الاجتماعيَّة التي هي مكتسبات عرفيَّة ومعرفيَّة، تركَّزت بعامل الزَّمان والمكان في خلفيات النَّفس، وامتدَّت في شعاب الفكر فصارت من مقوِّمات الشخصيَّة في جانبها اللِّساني.

وخلاصة ما أردناه من كلّ هذا، أنَّ النَّاطق المتكلِّم يرسل إلى السَّامع المستقبل كميات صوتيَّة معبِّرة عمَّا في شبكته اللغويَّة، المنتقاة من خلفياته الفكريَّة المرتسمة فيه من المكتسبات الاجتماعيَّة، ومن ثمَّ قالوا: (المرء مخبوء تحت لسانه) والفتحة صوت منطوق مرسل متميِّز عن غيره بكميته الصَّوتيَّة المتَّسعة الخفيفة، وكان الفتح أخف عليهم ففتحوا"[16]" وعبَّروا به عمَّا كان مخزونا في نفوسهم.

ولهذه الميزة الصَّوتيَّة في الفتحة العربيَّة، شاع الفتح وفاق غيره من الصَّوائت في الذِّكر والاستعمال، وامتدَّ سلطانه إلى توجيه المباني وتغيير شكلها ممَّا كانت فيه، من الضم الموحي لفظه بالانكماش والأخذ والانغلاق والتَّرفع والتَّعالي، أو من الكسر الموحي لفظه بالنزول والتَّنازل والتَّبعيَّة والاقتداء؛ وجمعيها تصوُّرات تأباها النَّفس المعتدلة المنفتحة على غيرها.

فكان الفتح ملاذاً متَّسعا للشَّوارد، ومجالا واسعاً للشَّواهد انفتح على خمسة عشر بابا نحويًّا، وما يفوق هذا العدد إذا روعيت الأساليب كالتَّحذير والمدح والذَّم وغيرها. ومن خاصية الفتح ومميزاته وموقعه، سعة زاويته الصَّوتيَّة المتسعة لمختلف المستويات والمجالات والموضوعات اللغويَّة، وكان موقعه وسطا، منه تمتد التَّوجهات والتَّبدلات والتَّحوُّلات بعواملها المختلفة وأهمّها الاستغناء والاستبدال والنِّيابة الآتي حديثها، ويكون البدء بعامل الاستغناء التَّحويلي.

الاستغناء:

الاستغناء مفهوم يوحي بالتَّخلي دون تعويض، ومن ثمة فهو ليس استبدالا بالتّعويض الدّائم، ولا نيابة بالتَّعويض المؤقّت، وفي المجال اللّغوي لا يبتعد في معناه عما سبقت الإشارة إليه، وممّا جاء فيه (قد غني واستغنى فهو غني)"[17]" وأصل المعنى في الجميع واحد.

ويفهم من جميع ما سبق، أنَّ الاستغناء مفهوم لغوي يقترب من دلالة الاكتفاء، وفي الاستعمال يقترب من الحذف. والحذف إزالة وهو أنواع، حذف صوت، وحذف مفردة، وحذف تركيب، ومن أشكال الاستغناء الجوازم، وسمَّاها سيبويه في بداية كتابه وقفاً، عند تحديد الأسماء وتوزيع الوظائف"[18]" وفي الجزم تستغني اللّغة عن بعض عناصرها.

وصف جلال الدّين السّيوطي في مجال التّقعيد الاستغناء، بأنّه باب واسع قال فيه: (كثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ، وبالشّيء عن الشّيء) "[19]" نقل ذلك عن سيبويه وابن جني وأبي حيان، وساق له أمثلة كثيرة، وما نسعى إليه هنا، هو التّثبت من أنّ الاستغناء ظاهرة صوتيّة تصيب مكوّنات البناء لغاية اقتصاديّة، وهي مطلب أساسي في اللغة، ولما كانت العلامات الصّوتيّة الإعرابيّة ثلاثا، فتحة وكسرة وضمة وقد اعتدت العربيّة بالضمّة والكسرة اعتدادا خاصًّا، فجعلت الضمّة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، أمّا الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة"[20]" ولما كانت الفتحة لما ليس بإسناد، ولا إضافة؛ فأيُّ الصّوائت أقرب للاستغناء عنها؟.

إذا وظّفنا مفهوم النّص، يكون الاستغناء من نصيب الفتحة؛ لأنّها ليست بذات الوظيفة الرّئيسة في الكلام، ومعنى هذا تكون الفتحة أقل الصّوائت شيوعا في الأداء، ولكن الواقع اللغوي يظهر خلاف ذلك ويجعل الفتحة أكثر ذكراً وشيوعا في جميع المستويات والمجالات.

تحظى الفتحة بأكثر الأبواب النّحويّة في مجال توزيع الوظائف، وهو ما ذكرناه من قبل. وإذا كان هناك استغناء، فإنّ المستغنى عنه هو الضّم غالبا ولصالح الفتح، لأنّ المنصوبات مرفوعات في أصلها ولأنّ عامل الرّفع معنوي وعامل النّصب مادّي، وللنّصب أدوات تصيب المرفوعات فتحوّل شكلها الصّوتي إلى غير ما كانت عليه.

هذه إشكالية لغويّة صوتيّة دلاليّة ونقول إشكالية، لأنّها تحتاج إلى تحليل علمي يعتمد الواقع اللغوي العملي، وهي صوتيّة لأنّها أداء منطوق مسموع، له تأثيره الفكري على المرسل والمستقبل معا، فكل صوت لغوي مرسل هو شحنة من المعلومات منقولة في موجات فيزيائيّة تصيبها تحوُّلات، لغاية دلاليّة بعوامل صوتيّة فيها يتحوّل (المرفوع المسند إليه) إلى مجرور تابع أو منصوب حيادي. ومن هذا المنظور تعد هذه العملية (عزلاً من الوظيفة) واستغناء عن الموظف. وفي هذه الحال، قد يؤتى لهذه الوظيفة بموظف بديل، وتسمّى العملية استبدالا.

الاستبدال:

الاستبدال نوع من الاستغناء، والفرق بينهما هو أنَّ الاستبدال نوع من التَّعويض الدَّائم أو شبهه، والبديل يجاء به عند الاستغناء عن المبدل منه"[21]" ونحن لا نحيد بالمفهوم عن مجاله اللغوي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ﴾"[22]" وفي مجال الصَّوائت العربيَّة هو تعويض عنصر صوتي بآخر، والمبدلات اللغوية كثيرة، وأمثلتها متنوِّعة وعديدة.

ومطلبنا هنا، هو مجموعة من الاستفسارات تقوم عليها إشكالية وهي ما علَّة الاستبدال الصَّوتي في صوت الفتحة، وما تعليل تعويضها لغيرها وشيوعها في مختلف المستويات والمجالات، وما تأثيرها على تحول المباني والتَّراكيب وتوجيه الصَّوت من شكل قائم إلى تشكيل غيره، وما هي الغاية من ذلك؟.

لقد طرحنا هذا الاستفسار في صورة إشكالية من قبل، عند حديثنا في الاستغناء، ونعود به في الاستبدال لمتانة العلاقة بينها، ويمكن تعليل ظاهرة الاستبدال في صائت الفتحة بملاحظة مواقعه وتطبيق مبدإ الاستبدال عليه، لأنَّ الفتحة تعدُّ فرعًا بالنِّسبة لغيرها من الصَّوائت، وهي بلا وظيفة، فهل جيئ بها هكذا لتكون متفرِّغة ومستعدة لأن تكون بديلا لأي صائت اختفى من موقعه غائبا أو مغيبا؛ أم أنَّها كانت لها وظيفة وسلبوها منها وهي هنا ساعية لاسترجاعها من أي صائت كان؟.

وإذا عدنا لبداية الحديث عن الفتحة، وذهبنا مع اللغويين بأنَّ الفتح ليس علم الإسناد ولا إضافة"[23]" ومن ثمة فهو حيادي، ومن وجهة أخرى لهذه النظرة يكون الفتح بلا عمل أو هو عاطل عن العمل؛ وقد يكون لهذه النَّظرة ما يبرِّر شيوعه، باعتباره لما كان عاطلا بلا وظيفة مسندة إليه فهو يقوم بأية وظيفة ويعتبرها مؤقتة، ريثما أسندت إليه وظيفة أساسية، وفي هذه النَّظرة جانب من التَّعليل العلمي العملي فيما نرى.

لنلاحظ شيوع الفتح بالنِّسبة لغيره، ولنقف عند أصدق النصوص وأرقاها سبكا وتركيبا وهو القرآن الكريم، فقد تكرَّرت الفتحة في سورة الضحى عشرين مرة متتابعة في قوله تعالى: ﴿ألم يجدك يَتِيمًا فَآوَى، وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى، وَوَجَدَكَ عَـائِلاً فَأَغْنَى﴾"[24]" فقد تتابع الفتح في هذه الآيات، من صوت الميم من الصيغة (يتيماً) إلى صوت العين من قوله تعالى (عَـائلاً) بدون فاصل.

هذه الظَّاهرة الصَّوتية لشيوع الفتح، ينبغي التَّوقف عندها وتأملها وتدبر عللها، ولا علم لنا فيما علمنا، نصًّا لغويًّا عربيًّا فصيحًا تكرَّر فيه الفتح بهذا العدد؛ وفي الوقت ذاته كان شيوع الضم وتكراره عشر مرات متتابعة.

ومن ظاهر النَّص السَّابق، لا يمكننا القول إلاَّ أنَّ الفتحة حلَّت محل كثير من الصَّوائت التي يمكن استرجاعها عن طريق إعادة النَّظر في محوري التَّركيب والاستبدال لو كان ذلك في غير النَّص القرآني؛ والمسوِّغ الذي نراه مقبولاً لشيوع الفتحة هنا، ذو جانبين أوَّلهما هو موقعها الفيزيولوجي في الجهاز النطقي بين الضم والكسر في مسافة غير متساوية، واقترابها من نهاية التَّجويف الفموي؛ أمَّا الثَّاني فنتصوَّره في وظيفتها ومن خلال موقعها، والمخزون الدلالي عند النَّاطق بالعربية، كما أنَّ الموقعيَّة الفيزيولوجيَّة للفتحة وخفَّة كميتها الصَّوتيَّة تؤهِّلها لأن تكون منطلق التَّحويل والتَّوجيه لجميع المباني. هذا عن وظيفة الفتحة في الاستبدال المسبوق بالاستغناء، ويلتقيان معا في نظرة صوتيَّة وظيفيَّة هي النِّيابة.

النِّيابة:

النِّيابة مفهوم لغوي يجمع بين حال الاستغناء والاستبدال على ما أسلفنا، وتكون النِّيابة في الصَّوائت على مختلف كمياتها، كما تكون في الصَّوامت والمفردات والتَّراكيب؛ ففي نيابة الصَّائت عن الصَّائت تنوب الفتحة عن الكسرة في غير المنصرف نيابة تعويض وتوازن، في مثل (سلَّمت على أحمدَ) وتردُّ الكسرة هذا الجميل في جمع المؤنث السالم المؤنَّث في مثل (رأيت البناتِ).

وتنوب الفتحة الطَّويلة عن القصيرة نيابة (تكميم) في الأسماء الخمسة، في مثل (رأيت أباك، وأخاك، وذا عِلمٍ) وهي مقبولة من جهة النَّظر إلى علاقة الكميات الصَّوتيَّة ببعضها؛ فقد كانت علامة الفتح في هذه الصِّيغ الصَّائت القصير وامتدَّت كميته إلى الطَّويل. كما ينوب صائت الفتح الطَّويل ويقودنا حديث هذا، إلى أنَّ العلامة الصَّوتيَّة نوعان أصل وفرع"[25]" مما يستوجب الوقوف عنده بشيء من التَّفصيل فيما يأتي.

نيابة الفروع:

تحدَّثنا عن وظيفة الفتحة من قبل باعتبارها كمية صوتيَّة قصيرة، ذات كمية ومقدار، وعند التَّطبيق ظهر تداخل بين الفتحة القصيرة

والطَّويلة، نيابتها عن غيرها ونيابة غيرها عنها، وظهر لنا حينها فتح عنوان لفروع الفتحة نتحدَّث فيه عن الكميات والوظائف.

ونعود إلى الفتحة فنقول، هي كمية صوتيَّة وعلامة إعرابيَّة حياديَّة الوظيفة الدلاليَّة، قابلة للنِّيابة عن غيرها تحدَّثنا عن أصلها وتأتي الفروع لتنوب عنها ومن فروعها: تنوب عنها الألف، في الأسماء الخمسة وهي نيابة تكميم، وتنوب عنها الكسرة في جمع المؤنَّث السالم وهي نيابة تعويض، وتنوب عنها الياء في التَّثنية والجمع حال نصبهما في مثل (رأيت المعلمَينِ) في المثنى، بفتح الميم وكسر النون، ورأيت (المعلمِينَ) في الجمع بكسر الميم وفتح النون.

وتنقسم وظيفة النِّيابة التَّوجيهيَّة هنا إلى أقسام: قسم كانت فيه النِّيابة صوتيَّة معلَّلة، وذلك عندما تبادلت الكسرة والفتحة النِّيابة في ما لا ينصرف في مقابل جمع المؤنَّث السالم؛ وهي نيابة مقبولة معللة صوتا وتوظيفا، وقسم نابت فيه الألف عن الفتحة نيابة تكميم وذلك في الأسماء الخمسة.

ويبقى قسم ثالث نابت فيه الكسرة الطَّويلة عن الفتحة نيابة تقعيد في (المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم، ونقول تقعيد إذ لا يوجد تعليل صوتي لهذه الحال، وإنَّما هو (لاطِّراد الباب وقياسه) على ما يقول به النَّحويون، ويمكن أن ينظر لهذه النِّيابة من جهة أخرى على أنَّها تعويضيَّة، توضع في مقابل النِّيابة في ما لا ينصرف.

وتحليل ذلك، أنَّ التَّركيب اللغوي يخضع لقواعد لغويَّة سعى مخترعوها إلى أن تكون شاملة منطبقة على جميع الأبواب والموضوعات، أو جامعة مانعة على قول المناطقة، ولكن هذا المسعى لم يتحقَّق كاملا فتسامحوا في ظهور تراكيب تخالف القاعدة إمَّا في شكلها أو دلالتها، فكان في العربيَّة ما فيه الوجهان والشَّاذ والسَّماع أو هكذا قالت العرب.

ومن هذه النَّظرة نتوصَّل إلى رأي غير معلَّل صوتيا ممَّا جاء في النِّيابة، وهذا التَّعليل هو أنَّ بعض التَّراكيب خرجت عن القاعدة اللغويَّة، وقبلها اللغويون باختلاق مسوِّغ لها سمَّوه الإتباع، فكان ينبغي على اللغة واللغويين أن يجدوا موضعا تخالف فيه القاعدة التَّركيب كتعويض لما قلناه من قبل في نيابة الياء عن الفتحة على أنَّه نيابة تقعيد.

ونخلص ممَّا سلف إلى أنَّ النِّيابة نوعان نيابة تعليل ونيابة تقعيد، والمهم من هذا أو الأخطر في كل هذا، ظهور قاعدة لغويَّة ثالثة يمكن أن تسمَّى (قاعدة التَّعويض أو التَّرميم) ومقتضاها أنَّ اللغة تقوم بتعويض لنفسها بنفسها وترمِّم ما لحقها من ضرر بنفسها دون شعور النَّاطقين بها، ومن هذه النَّظرة نقر بوجود فكرة النِّيابة بمفهوم غير الذي كان؛ هذه نظرتنا للنِّيابة ولوظيفة الأصول والفروع في كميني الفتحة القصيرة والطَّويلة وبعض وظائفها.

الاسم المفرد:

يُنصب الاسم المفرد بالفتحة الظَّاهرة، في مثل (رأيتُ زيدًا، وهنداً، والقاضيَ) وقد ظهرت في الأوَّل والثَّاني العلامة الإعرابيَّة بكميتها الصَّوتيَّة كاملة متمكنة، واكتفى الاسم الثَّالث بصائت واحد قصير على أنَّه عوَّضه بمقطع قصير مغلق في بداية الصِّيغة، وعلمنا من قبل أنَّ التَّنوين علامته المقطعيَّة هكذا: (ص، ع، ص) مغلق البداية، بينما أداة التَّعريف علامتها المقطعيَّة (ع،ص) فهي مفتوحة البداية، ومن هنا تكون الكمية الصَّوتيَّة متكافئة فيهما.

وللمفعول حال أخرى تكون العلامة الصَّوتيَّة مخفيَّة مقدَّرة غير ممكنة الظهور في (رأيت مصطفى ودنيا) ففي الاسمين تقدَّر الفتحة ذهنيًّا ولا تظهر صوتيًّا، لعدم التَّمكن من النطق بها وعلَّة ذلك أنَّ كلاًّ من الاسمين منتهي بفتحة طويلة، ولا يمكن إظهارها إلاَّ بالتَّمديد الذي ليس موضعه هنا؛ يقال فيها (مصطفاا) بألِفينِ أو (مصطفاء) بهمزة والنطقان معاً غير واردين. ومن ثمة قال اللغويون بتعذر ظهور أية كمية صوتية في نهاية المقصور وفي ذلك قال النحاة:

تَعَذُّرٌ في الألفِ، استثقالاً في الواوِ والياءِ، فخذْ مثالاً.

ومعنى ذلك أنَّ الصَّائت القصير يتعذَّر ظهوره على الألف بنوعيها: المقصورة في مثل (مصطفى وليلى) والممدودة في مثل (دنيا) وعلة اختفاء الفتحة هنا مع حفَّتها هو عامل صوتي اقتصادي. وإذا حاولنا إظهار الفتحة على آخر الاسم المنقوص في مثل (مصطفى وليلى) ظهر حينها مدى المشقة والثقل، بل والاستحالة من تحقيق هذا المطلب.

ويمكن اعتبار الجهد العضلي المبذول في النّطق من أهمّ ما يراعى في الأداء، لأنَّ الأصوات تختلف في كيفيّة تكوينها وطريقة نطقها، فمن الأصوات ما يتطلَّب جهدا عضليًّا ثقيلا كالأصوات الحلقيّة وبالأخصّ أقصاها (الهمزة والهاء) يضاف إلى ما ذكرناه عدم التّعود على نطق بعض الأصوات والتّراكيب لغرابتها وقلّة استعمالها. ومن هنا، تلجأ اللّغة إلى توظيف مبدأ التَّعويض بالاستبدال والاستغناء.

وما يمكن التَّنبيه عليه هنا، أنَّ النّحاة جعلوا الفتحة حياديّة لغير الإسناد والإضافة، وأسماء الذَّوات تكون إمَّا مسندة أو مسندة إليها في كثير من الحالات. وفي ما سبق من الأمثلة، جاء كل من اسم (مصطفى، ودنيا) منتهيا بصوت الفتحة، وهي لازمة لكلّ منهما في جميع حالاتهما وتحوّلاتهما، وإذا كانت الفتحة علما لما ليس بإسناد ولا إضافة"[26]" فكان ينبغي لها أن تقتصر على الفضلات والتَّوابع، ولا يقال (جاء مصطفى ودنيا)؛ ولكن الفتحة تمدَّد ظلها، واتَّسع مجالها على أساس خفَّتها وليونتها ومطاوعتها، وبالتَّالي مساوقتها للفكرة في سرعة انطلاقها وانتشارها، ونشير هنا إلى المقادير والمقاييس العلميَّة التي استطاعت أن تقدر حركة المتحركات تقديرا علميا شبه منتهي الدقة، ما زالت لم تستطع تقدير الحركة الفكريَّة على ما ينبغي أن تكون عليه؛ فكان للفتحة ما يجاري ذلك المطلب الفكري من الخفَّة والليونة والمطاوعة والسعة وسرعة الانتشار.

ومن هذه النَّظرة عملت الفتحة بما لها من خاصية الخفَّة والمرونة والحياد الوظيفي على توجيه المباني وجهتها بالنِّيابة والاستبدال، إمَّا بكميتها الأصلية في الإفراد والتَّكسير، أو بما تفرَّع عنها فيما فوق ذلك مما يأتي حديثه.

المثنَّى:

المثنَّى ما زاد عن واحد، واختفى من بعض اللغات وهو طريقة من طرق الاختصار في اللغة العربية، ولا يجوز العدول عن التثنية إلى عطف المثلين إلا لغرض من الأغراض، كقصد التّكثير في قول القائل: (أعطيتك مائة ومائة) أو نعت أحدهما بوصف مميز كقولك: (جاءني رجل قصير ورجل طويل) وكقول الحجاج: (إنا لله، محمد ومحمد في يوم ـ أي محمد ابني ومحمد أخي يموتان في يوم)"[27]" ويعدّ المثنّى ممّا خرج عن الأصل في إعرابه، فهو يرفع بالألف

وينصب ويجر بالياء"[28]" ومن هنا يظهر شيئان: أوَّلهما أنَّ المثنَّى لا يعرب بالصَّوائت الأصول في جميع حالاته، وثانيهما قيام الكسرة بوظيفتين الكسر وهو مقامها والفتح وهو نيابتها عن الفتحة لغير علَّة صوتيَّة.

وبشيء من التَّفكير في ما يدرك من الكميات الصَّوتيَّة في المثنَّى، عند نصبه، نجد كمية الفتحة موجودة وعاملة في خفاء، ففي قولنا: (أحبُّ المؤَدَّبَيْنِ) ويقال في إعراب المؤَدَّبينِ، منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نيابة عن الفتحة لأنَّه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد"[29]" وفي هذا النَّص، تظهر قضايا صوتيَّة منها أنَّ لهذه النيابة تعليلا صوتياً وهو، وجود كمية الفتحة كصائت قصير في النطق وهي في موضعها من الاسم المفرد الذي هو (الباء) في المؤدَّبَين. كما أنَّ المثنَّى في حالة نصبه يتَّجه وجهة الفتح في نوع من الإمالة، في إيحاء وخفاء وبالتَّالي تكون وظيفة الفتحة هنا، هي التَّخفيف من ثقل الكسرة برقَّتها ودقَّتها، والكسرة تطلب الفتحة وتستعين بها في مواضع.

الجمع:

الجمع عندما يكون في موضع نصب داخل تركيب لغوي؛ ونستبق الحديث عنه بالقول إنَّه يعرب بالفروع، على ما رأيناه في المثنى، وذلك في مثل (أكرَهُ المتكاسِلِينَ) فصيغة (المتكاسلين) التي مفردها (متكاسلٌ) وفي حالة نصبها يقال فيها (أكره المتكاسلَ) بلام مفتوحة وأضيف إليها هنا (ياء ونون).

ويقال في إعراب (المتكاسلين) داخل التَّركيب السَّابق ذكره منصوب لأنه مفعول به، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد"[30]" وفي هذه الحال، تكون وظيفة الفتحة في الجمع كوظيفتها في المثنى مع (استبدال موقعي) وكل ما في الأمر أنَّها في المثنى تبقى في موقعها الأصلي من الإفراد، وفي الجمع تنتقل إلى موقعية النِّهاية بعامل الاستبدال.

وننتهي إلى خلاصة مفادها الصَّوتي، أنَّ المثنى والجمع في حال نصبهما تنوب فيهما الياء عن الفتحة نيابة تقديرية غير صوتية، وذلك لأنَّ الياء فيهما تكون مجرد صائت طويل، بينما تبقى الفتحة على كميتها الصَّوتيَّة كاملة، ففي قولنا (أحب المؤدَّبينِ) بقيت الفتحة في موقعها الأصلي من

الصِّيغة الإفراديَّة قبل التَّحويل، وفي الجمع (أكره المتكاسلينَ) حلَّت الفتحة في نهاية التَّركيب وكانت له ختاما، ومد كميتها بالتَّنغيم يزيد الصَّوت عذوبة وحسن استقبال.

ومن ذلك، كانت ظاهرة الإشباع في روي البيت الشّعري مستحسنة، وقد بالغوا في تمديد الفتحة حتى تحوّلت إلى ألف أو تنوين، وإن أصابت الكسرة بعضا من هذا فليس هو الذي قلناه هنا.

ومن هنا يكون عامل الكمية الصَّوتيَّة هو الموجِّه في المثنَّى والجمع في حال النَّصب، والصَّائت القوي هنا هو الفتح، وبالتَّالي لم تكن الفتحة (حياديَّة الوظيفة) على ما سقناه عليها مما قاله اللغويون فيها"[31]" وإذا كان هذا حال الفتحة ووظيفتها في المثنىَّ والجمع من وجهة نظر عدديَّة؛ فإن في التّراكيب اللغويَّة ما يخالف ما أوردناه ويختلف معه؛ وإذا كان المثنّى شكلا واحدا فإنَّ الجمع نوعان جمع سلامة وجمع تكسير، وإذا فرغنا من حديث السَّلامة بسلام، ففي جمع التَّكسير ما يقال. وما يهمّنا من حديث جمع التَّكسير هو ملاحظة حال إعرابه في حال النَّصب.

يختلف جمع التَّكسير عن جمع السَّلامة من حيث تركيبته الصَّوتيَّة القائمة على الاستغناء أو الاكتفاء، فنهايته تخلو من (الواو والنون، أو الياء والنون، أو الألف والتاء) التي نجدها في جمع السلامة في نحو (معلمون ومعلمين ومعلمات) وإن كان المثال الأوّل الذي سقناه هنا، في حديث النصب وهو في موضع رفع، فإنّما ذلك لاستكمال حالات الجمع الذي يقوم إعرابه على مبدأ (استبدال) الصّوائت الطّويلة بالقصيرة في جميع حالاته.

وجمع التَّكسير، هو جمع دلالي صوتي روعي فيه مبدأ الخفَّة والاقتصاد في الجهد والعمل والاستعمال، فهو منطوق فردي في دلالة جماعيّة، على أساس الرجوع للأصل بدل الاستبدال، ففي مثل: (جالستُ العلماءَ) بدل (جالست العالِمينَ) رجعت صيغة (العلماء) إلى أصلها الإعرابي بالصَّائت القصير وهو الفتحة هنا، على خلاف من السَّابق من الجمعين السَّلامة أم التَّكسير وفي ذلك آراء، ولكن الفتح ليس مرجَّحا عن غيره هنا في التَّوجيه، وإنَّما عامل التَّوجيه هنا هو عملي اجتماعي اقتصادي وفي جميع الكميات الصَّوتيَّة القصيرة.

نقول عملياً، لأنَّه جاء نتيجة العمل والاستعمال وكان من مؤثّرات العمل ونتائجه أنَّ كلَّ ما كثر استعماله تآكلت أطرافه، واجتماعيًّا أنَّ التَّكسير في الذّكور يفوق التَّكسير في الإناث، ولهذا علاقة بالمعطى الأوَّل المتعلّق بالاستعمال، وأخيرا اقتصادي وهو نتيجة كلّ ما سبق، لأنَّ اللّغة تبحث عن الخفَّة في الاستعمال وتتجنَّب الإطالة والثِّقل.

إحالات:

1 - مقاييس اللّغة، ابن فارس، ، تح، عبد السلام محمد هارون، مط، دار الفكر، لبنان، ج4، ص470. وينظر، لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، ط 1، (1410هج/ 1990م)، ج2، ص536.

2 - مقاربة جهية للتناوب الحركي في اللّغة، ما جدولين النهيي، مقال بمجلّة، سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، ماي، (2004 م) ص313، بتصرف واختصار.

3 - الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح، موسى العلايلي، مط، العاني، بغداد، ج2، ص93.

4 - المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح، عزة حسن، مط، دمشق، (1960م)، ص7/6.

5 - مقاييس اللّغة، ابن فارس، ج4، ص470.

6 - في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصريَّة، بيروت، ط1، (1964م)، ص67.

7 - مقاربة جهية، للتناوب الحركي في اللّغة، ماجدولين النهيي، من مقال في مجلة تحت عنوان: (سمات الفعل وطرق بنائها) إشراف، عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، المغرب، ماي (2004م) ص313، باختصار.

8 - مقاييس اللّغة، ابن فارس، ج5، ص434.

9 - ينظر هذا في، المصطلح الصَّوتي في القرن الثّاني هجري أصول وامتداد، مكي درار، مقال منشور في مجلّة خاصّة بالملتقى الدّولي الأوّل الموسوم بالمصطلح والمصطلحيّة في العلوم الإنسانيّة بين التّراث والحداثة، جامعة البليدة، مارس (2004م) ص196.

10 - معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ص225.

11 - اتّجاهات البحث اللّغوي الحديث في العالم العربي، رياض قاسم، عن يوسف السودا، الأحرفية، ص179 بتصرف.

12 - البيت هذا ذكر في محاضرات في علم النّفس اللّغوي، حنفي بن عيسى، مط، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر. ص119، ولم ينسب البيت لصاحبه.

13 - المجمل في المباحث الصّوتيّة من الآثار العربيَّة، مكي درار، دار الأديب السانية، ط1، (2005م)، ص27.

14 - التّحفة السّنيّة في شرح الأجروميَّة، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ضبط، محمد بوزواوي، دار مدني للنَّشر، (2003م)، ص114.

15 - شرح الإشارات والتّنبيهات، للحسين بن سنا، نصر الدّين الطوسي، تح، سليمان دنيا، مط، دار المعارف بمصر، ط1، (1960 م) القسم الأوّل، ص180.

16 - الكتاب، سيبويه، تح، عبد السّلام محمد هارون، مط، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1966م)، ج4، ص154.

17 - لسان العرب، ابن منظور، ج15، ص136، باختصار.

18 - ينظر، الكتاب، سيبويه، ج1، ص12.

19 - ينظر، الأشباه و النّظائر في النّحو، جلال الدين السيوطي ، راجعه وقدَّم له، فايز ترحيين، مط، دار الكتاب العربي، ط1، (1984م)، ج1، ص76، باختصار.

20 - في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 67.

21 - وهناك من سمَّى هذا التبدُّل بالتّرخص في حركات الإعراب، عند، الطّاهر قطبي، التَّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في سورة البقرة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ص 48.

22 - سورة النّساء، الآية 20.

23 - في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص67.

24 - سورة الضحى، الآيات: 6،7،8.

25 - الصَّوائت والمعنى في العربيَّة دراسة دلاليَّة ومعجم، محمد محمد داود، دار غريب، للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (2001 م)، ص59.

26 - في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص67.

27 - في علم النّحو، أمين علي السيد، مط، دار المعارف بمصر، ط 2، (1975م)، ج1، ص64.

28 - قطر النّدى وبلّ الصّدى، عبد الله بن هشام الأنصاري، تح، محمد محي الدّين عبد الحميد، ص 55.

29 - التّحفة السنيّة بشرح الأجروميّة، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص67.

[30] - نفسه، ص 67.
[31] - ينظر تفصيل هذا في النّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 67.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش
- الأشباه والنَّظائر في النّحو، راجع وقدّم له، فايز ترحيني، مط، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح، موسى العلايلي، مط، العاني، بغداد.
- اتّجاهات البحث اللّغوي الحديث في العالم العربي، رياض قاسم، مؤسّسة نوفل، بيروت، ط1، 1982م.
- الكتاب، سيبويه، تح، عبد السّلام محمد هارون، مط، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1966م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر بيروت، ط 1، 1410هج/ 1990م.
- المجمل في المباحث الصّوتيّة من الآثار العربيَّة، مكي درار، دار الأديب السانية، ط1، 2005م.
- محاضرات في علم النّفس اللّغوي، حنفي بن عيسى، مط، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، الجزائر.
- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح، عزة حسن، مط، دمشق، 1960م.
- المصطلح الصَّوتي في القرن الثّاني هجري أصول وامتداد، مكي درار، مقال منشور في مجلّة خاصّة بالملتقى الدّولي الأوّل الموسوم بالمصطلح والمصطلحيّة في العلوم الإنسانيّة بين التّراث والحداثة، جامعة البليدة، الجزائر، في شهر مارس، 2004م.
- معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسّسة الرّسالة بيروت.
- مقاييس اللّغة، ابن فارس، ، تح، عبد السلام محمد هارون، مط، دار الفكر، لبنان.
- مقاربة جهية للتناوب الحركي في اللّغة، ما جدولين النهيبي، مقال بمجلّة، سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس، ماي، 2004م.
- في النّحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، مط، صيدا، بيروت لبنان، ط1، 1964م.

- في علم النّحو، أمين علي السيد، مط، دار المعارف بمصر، ط2، 1975م.
- الصَّوائت والمعنى في العربيَّة دراسة دلاليَّة ومعجم، محمد محمد داود، دار غريب، للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة،2001م.
- قطر النّدى وبلّ الصّدى، عبد الله بن هشام الأنصاري، تح، محمد محي الدّين عبد الحميد.
- شرح الإشارات والتّنبيهات، للحسين بن سنا، نصر الدّين الطوسي، تح، سليمان دنيا، مط، دار المعارف بمصر، ط1، 1960م.
- التَّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في سورة البقرة، الطّاهر قطي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر.
- التّحفة السّنيّة في شرح الأجروميَّة، محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ضبط، محمد بوزواوي، دار مدني للنَّشر، 2003م.